يعين نائبين للرئيس التنفيذي لقيادة قطاعي الخزانة والاستثمار والتحول الرقمي والعمليات

«وربة» يعلن عن هيكلة إدارية جديدة لتعزيز مكانته كبنك إسلامي رائد

■ حمد الساير: نؤسس لمرحلة جديدة من النمو الطموح ترتكز على الكفاءة والمرونة والابتكار

■ شاهين الغانم: الهيكلة الجديدة ستسهم في تسريع وتيرة اتخاذ القرار وتعزيز التكامل بين القطاعات

من اليمين: حمد الساير وشاهين الغانم وأنور الغيث وثويني الثويني

في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز مسيرته نحو الريادة والابتكار وتحقيق نمو مستدام، أعلن بنك وربة عن إجراء هيكلة إدارية شاملة على مستوى الإدارة التنفيذية العليا، في خطوة تتماشى مع رؤيته المستقبلية لبناء بنك يقدم حلولا مصرفية متكاملة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويسهم بفاعلية في دعم وتنمية الاقتصاد الكويتي.

وأوضح البنك أن الهيكلة الجديدة تقسم مهام الإشراف المباشر على قطاعين رئيسيين: الأول للخزانة والاستثمار، والثاني لقيادة التحول الرقمي والعمليات وتطوير الأعمال، في توجه يعكس حرص البنك على دمج القوة الاستثمارية مع الكفاءة التشغيلية، بما يعزز قدرته على تقديم حلول مصرفية مبتكرة ويرفع من تنافسيته في السوقين المحلي والاقليمي.

وفي هذا الإطار، أعلن بنك وربة عن تعيين كل من أنور بدر الغيث نائبا للرئيس التنفيذي لقطاع التحول الرقمي والعمليات، وثويني خالد الثويني نائبا للرئيس التنفيذي لقطاع الاستثمار والخزانة بالتكليف لحين استكمال الموافقات الرقابية، ليكونا ضمن قيادة المرحلة القادمة للبنك.

نمو قوي وتحول رقمي متسارع

وتأتي هذه الخطوة مدعومة بالأداء المالي القوي الذي حققه البنك، حيث شهدت أرباحه خلال عام 2025 نموا لافتا وتضاعفا مقارنة بالسنوات السابقة، في انعكاس مباشر لنجاح استراتيجيته التشغيلية والتوسعية. كما يواصل البنك الاستثمار بشكل مكثف في البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية، إدراكا منه بأن مستقبل القطاع المصرفي يرتكز على الابتكار الرقمي، وتقديم خدمات ذكية وسريعة تلبي تطلعات العملاء في عالم يشهد تسارعا غير مسبوق في التطورات التقنية.

رؤية إستراتيجية لمرحلة مفصلية

وفي تعليقه على هذه الهيكلة، صرح رئيس مجلس إدارة بنك وربة، حمد مساعد الساير: تمثل هذه الهيكلة محطة محورية في مسيرة بنك وربة، حيث نؤسس لمرحلة جديدة من النمو الطموح، ترتكز على الكفاءة والمرونة والابتكار، بما يعزز من قدرتنا على تقديم قيمة مستدامة لعملائنا ومساهمينا، ويدعم دورنا في الاقتصاد الكويتي.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي، شاهين حمد الغانم، إن هذه التغييرات تعكس جاهزية البنك للمرحلة القادمة، خاصة في ظل التوسع الاستراتيجي والتوجه نحو التكامل والاندماج، حيث ستسهم الهيكلة الجديدة في تسريع وتيرة اتخاذ القرار، وتعزيز التكامل بين القطاعات، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

قيادات بخبرات نوعية

ويتمتع كل من الغيث والثويني بخبرات مصرفية واستثمارية واسعة، حيث أسهما خلال مسيرتهما في قيادة مبادرات نوعية وتطوير أعمال البنك، وكان لهما دور ملموس في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتنمية الأنشطة الاستثمارية، بما يدعم توجهات البنك الاستراتيجية للمرحلة المقبلة.

تمكين المرحلة المقبلة وتعزيز التكامل

وتأتي هذه الهيكلة في توقيت استراتيجي يدعم توجه البنك نحو مرحلة أكثر توسعا وتكاملا، حيث من المتوقع أن تسهم في تسهيل وتسريع تنفيذ الخطط المستقبلية، وتعزيز التكامل المؤسسي، ورفع جاهزية البنك للاستفادة من الفرص الجديدة على مستوى السوقين المحلي والإقليمي.

مسيرة نمو.. من بنك ناشئ إلى لاعب مؤثر

وعلى مدار 15 عاما، نجح بنك وربة في تحقيق نمو متسارع وتحولات نوعية، مدعوما بثقة مساهميه وعملائه، وهو ما تجسد في النجاح الكبير لزيادة رأس المال الأخيرة خلال عام 2025، والتي تزامنت مع خطوات استراتيجية عززت من متانة مركزه المالي وفتحت آفاقا أوسع للنمو والتوسع.

ويواصل البنك ترسيخ مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية في الكويت، من خلال تبني الابتكار، وتطوير خدماته الرقمية، وتقديم حلول مصرفية متكاملة تلبي احتياجات مختلف شرائح العملاء.

البنك أطلقه حصرياً عبر برنامج خدمة «الوطني عبر الموبايل»

«الوطني»: حساب التوفير الإلكتروني.. أذكى وأسهل وأكثر مرونة

أعلن بنك الكويت الوطني عن إطلاق حساب التوفير الإلكتروني، وهو حساب ادخار رقمي بالكامل صمم لتمكين العملاء من بناء خطط ادخار فعالة وتحقيق أهدافهم المالية بسهولة ويسر.

ويأتي إطلاق هذا الحساب حصريا عبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، ليقدم تجربة ادخار تفاعلية وشخصية تعتمد على مجموعة من الأدوات الذكية التي تجعل عملية الادخار أكثر مرونة وسلاسة، وتواكب احتياجات العملاء المتغيرة في عالم مصرفي يتجه بشكل متسارع نحو الرقمنة.

ويعتمد حساب التوفير الإلكتروني على 3 ميزات مبتكرة تمنح العملاء أسلوبا عمليا لإدارة مدخراتهم، حيث يتيح لهم خيار التوفير التلقائي Auto Saver لتحويل مبالغ محددة بشكل دوري إلى حساب الادخار، إضافة إلى خدمة ادخر المبلغ المتبقي Save the Change التي تقوم بتقريب كل عملية شراء عبر نقاط البيع أو المواقع الإلكترونية باستخدام بطاقة السحب المختارة وتحويل الفروقات مباشرة إلى الحساب، إلى جانب ميزة اضغط لتدخر Tap to Save التي تتيح تحويل مبلغ محدد مسبقا بلمسة واحدة عبر التطبيق. وتمثل هذه الأدوات منظومة ادخار متكاملة تساعد العملاء على تعزيز مدخراتهم دون الحاجة إلى أي مجهود إضافي، وبما يتناسب مع أسلوب حياتهم المالي، سواء كان العملاء يدخرون لرحلة صيفية، أو لبناء صندوق طوارئ، أو لتجهيز المصاريف المدرسية المقبلة، فإن حساب التوفير الإلكتروني يوفر أدوات تساعدهم على الادخار بسهولة وتندمج بسلاسة في حياتهم اليومية. فعلى سبيل المثال، يمكن للموظفين الشباب استخدام ميزة التوفير التلقائي Auto Saver لاقتطاع جزء من رواتبهم شهريا بشكل منتظم، مما يضمن التقدم نحو أهدافهم المالية دون أي مجهود إضافي. أما الأشخاص الذين يقومون بعمليات شراء متكررة سواء عبر الإنترنت أو نقاط البيع، فيمكنهم تفعيل خدمة ادخر المبلغ المتبقي Save the Change لتحويل مبالغ صغيرة من كل عملية شراء إلى مدخراتهم تلقائيا، مما يؤدي إلى تراكم مبلغ مجد بمرور الوقت. ولمن يفضلون المرونة، تتيح لهم ميزة اضغط لتدخر Tap to Save تحويل مبلغ محدد إلى حساب الادخار بضغطة واحدة في التطبيق كلما توفر لديهم فائض بسيط. وتتكامل هذه المزايا معا لتمنح العملاء وسيلة فعالة وسهلة لتنمية مدخراتهم، وتعزز قدرتهم على الالتزام بخططهم وتحقيق أهدافهم المالية قصيرة أو طويلة المدى.

فهد البكر

ويقدم الحساب الجديد أيضا خيارات مكافآت مرنة تمنح العملاء حرية اختيار الطريقة الأنسب للاستفادة من مدخراتهم، سواء من خلال الحصول على فائدة شهرية بعوائد تنافسية، أو عبر نقاط ولاء حساب التوفير الإلكتروني التي تمنح عند تحقيق الهدف في الموعد المحدد، ويمكن استبدالها بقسائم إلكترونية أو التبرع بها لجمعية الهلال الأحمر الكويتية. ويعزز هذا النظام المرن من قيمة التجربة، ويمنح العملاء خيارات متعددة تتماشى مع تطلعاتهم المستقبلية. ويوفر حساب التوفير الإلكتروني تجربة رقمية متكاملة بنسبة 100٪، حيث يمكن لأي عميل يبلغ 18 عاما أو أكثر فتح الحساب إلكترونيا وإعداد خطة الادخار مع متابعة تقدمهم في تنفيذها خطوة بخطوة عبر رحلة ادخار تفاعلية وسهلة الاستخدام، وذلك من خلال برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل، وفي أي وقت ومن أي مكان، دون الحاجة إلى زيارة الفروع أو إجراء أي معاملات ورقية.

ويتيح الحساب إنشاء خطة ادخار شخصية تتراوح مدتها بين شهر واحد وحتى 5 سنوات، مع إمكانية تحديد المبلغ المستهدف الذي يبدأ من 200 دينار ويصل إلى 5 آلاف دينار كويتي، مما يمنح العملاء مرونة عالية في تصميم خططهم المالية.

ويأتي إطلاق حساب التوفير الإلكتروني في إطار استراتيجية بنك الكويت الوطني لتعزيز الابتكار الرقمي وتقديم حلول مصرفية متطورة تلائم احتياجات العملاء المتغيرة، وتواكب تطلعاتهم نحو خدمات أكثر سهولة وذكاء.

وفي هذا السياق، قال خبير إدارة منتجات الحسابات في بنك الكويت الوطني، فهد البكر: يمثل حساب التوفير الإلكتروني خطوة جديدة في مسيرة البنك نحو تعزيز الابتكار الرقمي وتطوير حلول مصرفية أكثر تطورا وسهولة، إذ جاء تصميم الحساب ليمنح العملاء تجربة ادخار متكاملة تجمع بين الأدوات الذكية والمكافآت المرنة والتجربة الرقمية السلسة، بما يساعدهم على التخطيط لمستقبلهم المالي بكل ثقة ووضوح.

وأوضح أن العملاء اليوم يبحثون عن حلول عملية وسهلة الاستخدام، ولذلك حرص «الوطني» على تطوير ميزات مبتكرة مثل التوفير التلقائي، وادخر المبلغ المتبقي، والادخار الفوري بلمسة واحدة، لتسهيل عملية الادخار وجعلها جزءا طبيعيا من التعاملات اليومية.

وأفاد البكر بأنه من خلال هذا المنتج الجديد، يؤكد «الوطني» التزامه بتطوير خدمات رقمية مبتكرة تعزز من تجربة العملاء وتدعم رؤيتهم المالية، في ظل التحول المتسارع نحو الخدمات المصرفية الرقمية التي أصبحت جزءا أساسيا من أسلوب الحياة المالي الحديث.

ويواصل بنك الكويت الوطني الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة لضمان تقديم خدمات مصرفية ترتقي بتجربة العملاء اليومية وتلبي احتياجاتهم المتجددة، مع التركيز على تطوير منتجات رقمية تساهم في تعزيز الثقافة المالية وتسهيل إدارة الأموال وتحقيق الأهداف المالية للعملاء، بما يعكس التزام البنك الدائم بتقديم قيمة حقيقية ومستدامة للمجتمع.

وزارة الطاقة: التعافي السريع يعكس ما تتمتع به «أرامكو» ومنظومة الطاقة من مرونة تشغيلية عالية

السعودية: عودة خط «شرق ـ غرب» لطاقته التشغيلية الكاملة بـ 7 ملايين برميل يومياً

واس: أعلنت وزارة الطاقة السعودية أمس عن نجاح الجهود التشغيلية والفنية في استعادة طاقة الضخ الكاملة عبر خط أنابيب شرق ـ غرب، البالغة نحو 7 ملايين برميل يوميا، واستعادة الكميات المتأثرة من إنتاج حقل منيفة البالغة نحو 300 ألف برميل يوميا، وذلك خلال فترة زمنية وجيزة.

وفيما يتعلق بحقل خريص، أشارت الوزارة إلى أنه لاتزال الأعمال جارية لاستعادة القدرة الإنتاجية الكاملة، وسيعلن عن ذلك عند اكتمالها. بيان وزارة النفط السعودية، جاء إلحاقا لبيان الوزارة الصادر في 9 الجاري، بشأن تأثر بعض مرافق منظومة الطاقة في المملكة نتيجة الاستهدافات، بما في ذلك فقدان نحو 700 ألف برميل يوميا من طاقة الضخ عبر خط أنابيب شرق ـ غرب، وانخفاض إنتاج حقل منيفة بنحو 300 ألف برميل يوميا، إضافة إلى تأثر إنتاج حقل خريص بنحو 300 ألف برميل يوميا، ويعكس هذا التعافي السريع ما تتمتع به شركة أرامكو السعودية، ومنظومة الطاقة في المملكة، من مرونة تشغيلية عالية وكفاءة في إدارة الأزمات، بما يعزز موثوقية الإمدادات واستمرارها للأسواق المحلية والعالمية، ويدعم الاقتصاد العالمي.

وفي سياق متصل، توقع المحلل النفطي الكويتي جمال الغربللي عدم ارتفاع أسعار النفط على المدى القصير في ظل وجود عوامل تحد من وتيرة الصعود من بينها عودة خط الأنابيب (شرق ـ غرب) في المملكة العربية السعودية إلى طاقته التشغيلية الكاملة، الذي ينقل نحو 7 ملايين برميل يوميا إلى جانب سحب عدد من الدول من مخزوناتها الاستراتيجية فضلا عن زيادة الإنتاج من بعض الدول. وأوضح الغربللي في تصريح لـ «كونا» أمس أن تحالف (أوبيك +) من المتوقع أن يتخذ موقفا قويا لاحتواء الصدمة السعرية في الأسواق بما يسهم في تحقيق زيادات معتدلة ومسيطر عليها.

وأضاف أن الأنظار تتجه حاليا إلى قرارات التحالف بشأن مستويات الإنتاج سواء عبر زيادته أو الإبقاء عليه في ظل الدور المحوري لكل من السعودية وروسيا، مشيرا إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد مشاورات ومفاوضات مكثفة بين الجانبين لاحتواء تداعيات السوق.

وأشار الغربللي إلى أنه على الرغم من استبعاد حدوث ارتفاعات كبيرة في المدى القريب فإن المدى المتوسط قد يشهد زيادات ملحوظة في الأسعار في حال استمرار الظروف الحالية، وبين أن التوقعات السابقة كانت تشير إلى احتمال لجوء إيران إلى استخدام مضيق هرمز كورقة ضغط إلا أن التطورات الأخيرة أظهرت قدرا من المرونة من الجانب الأميركي في هذا الملف. ولفت إلى أن أي ارتفاعات آنية قد تحدث ستكون ردة فعل طبيعية للأسواق إلا أنها مرشحة للاحتواء عبر إجراءات عدة، منها السحب من المخزونات الاستراتيجية في كل من اليابان والولايات المتحدة وزيادة الإنتاج من قبل روسيا إضافة إلى رفع كميات التصدير عبر خط (شرق ـ غرب) في السعودية.

وذكر أن مغادرة بعض شحنات النفط مؤخرا متجهة إلى الصين والهند تسهم في تخفيف الضغوط على الأسعار مرجحا تسجيل ارتفاعات محدودة في المدى القريب دون قفزات سريعة، مؤكدا أنه في حال استمرار المعطيات الحالية فإن الأسعار قد تشهد ارتفاعات ملحوظة على المدى المتوسط لتصل إلى مستويات تتراوح بين 140 و160 دولارا للبرميل.

قفزة استثمارية ضخمة في الجبيل وينبع تتخطى 1,5 تريليون ريال بنهاية 2025

واس: أعلنت الهيئة الملكية للجبيل وينبع عن ارتفاع إجمالي حجم الاستثمارات في مدنها الصناعية إلى أكثر من 1,5 تريليون ريال بنهاية عام 2025، وفق ما أظهره التقرير السنوي للهيئة.

وقالت إن هذا النمو في الاستثمارات يأتي امتدادا لدور الهيئة بصفتها أحد المكنات الرئيسة لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (ندلب)، الذي يستهدف تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، عبر تطوير قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية وتعزيز تكاملها وجاذبيتها الاستثمارية.

وأوضحت أن حجم الاستثمارات يعكس توافق جهود الهيئة مع مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للصناعة، الرامية إلى تنمية الصناعات الوطنية، وتعظيم القيمة المضافة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويزيد مساهمة القطاع غير النفطي في النمو الاقتصادي.

ويتبع الهيئة الملكية في الجبيل وينبع كل مدينة الجبيل الصناعية وتبلغ مساحتها 1016 كم²، تقع المدينة على ساحل الخليج العربي شرق المملكة العربية السعودية، وتبعد عن مدينة الدمام شمالا قرابة 100 كيلو متر، ومدينة ينبع الصناعية تقع على بعد 350 كيلو مترا شمال غرب مدينة جدة، وعلى بعد 200 كيلو متر غرب المدينة المنورة. وتمتد على مساحة 606 كم²، وتضم أكبر ميناء لتصدير النفط على ساحل البحر الأحمر، وأكبر محطة مناولة للسوائل البترولية والكيميائية، وفقا لبيانات الهيئة الملكية للجبيل وينبع.

أما ثالث المدن الصناعية التابعة للهيئة الملكية فهي مدينة رأس الخير للصناعات التعدينية، وتبلغ مساحتها 287,2 كم² وتقع شمال مدينة الجبيل الصناعية بحوالي 60 كيلو مترا على ساحل الخليج العربي، وتضم حاليا عددا من مصانع الفوسفات والألمنيوم، بالإضافة إلى المرافق الضرورية لأعمال الإنتاج، والتجهيزات الأساسية اللازمة. وتعد مدينة جازان للصناعات الأساسية والتحويلية رابع المدن الصناعية التي تديرها الهيئة الملكية للجبيل وينبع وتقع المدينة في الجزء الشمالي من منطقة جازان، وتبعد نحو 70 كيلو مترا عن مدينة جيزان، وتبلغ مساحتها 266 كم².